

## قانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٩٦

بمشروع قانون بربط موازنة صندوق تمويل المساكن

التي تقييمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة

للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة صندوق تمويل المساكن التي تقييمها وزارة التعمير والمجتمعات الجديدة لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٢٦٠٥٨٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده مائتان وستون مليونا وخمسمائة وثمانية وثمانون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٩٨١٧٨٠٠٠ جنيه (فقط وقده ثمانية وتسعون مليونا ومائة وثمانية وسبعين ألف جنيه) موزعة كالتالي :  
أجور بمبلغ ٤٦٠٠٠٠٠ جنيه .

نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ٩٧٧١٨٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ١٤٣٠٠٠٠٠١ جنيه (فقط وقده مائة وأربعة ملايين وثلاثمائة ألف جنيه)  
(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية لسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بمبلغ ٦١٢٢٠٠٠ جنيه (فقط وقده ستة ملايين ومائة واثنان وعشرون ألف جنيه) كله فائض مرحل .

## (المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بـ ١٥٦٢٨٨٠٠ جنيه ( فقط وقده مائة وستة وخمسون مليوناً ومائتان وثمانية وثمانون ألف جنيه ) موزعة كالتالي :

استخدامات استثمارية بـ ٢٠٠٠٠ جنيه .

تحويلات رأسالية بـ ١٥٦٠٨٨٠٠ جنيه .

## (المادة السادسة)

فدت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦ بـ ١٥٦٢٨٨٠٠ جنيه ( فقط وقده مائة وستة وخمسون مليوناً ومائتان وثمانية وثمانون ألف جنيه ) موزعة كالتالي :

إيرادات رأسالية متنوعة بـ ١٤٦٢٨٨٠٠ جنيه

قرض وتسهيلات ائتمانية بـ ١٠٠٠٠٠٠ جنيه .

## (المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات والوحدات الاقتصادية الملحة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذا الصندوق بما لا يتعارض مع قانون إنشائه .

## (المادة الثامنة)

يلتزم الصندوق ببراعة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

## (المادة التاسعة)

لا يجوز للصندوق السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

## (المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٩٦ .  
ببضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ صفر سنة ١٤١٧ هـ

(الموافق ٣ يونيو سنة ١٩٩٦ م )

**حسني هبارك**

الجريدة الرسمية - العدد ٣١ في ٨ أغسطس سنة ١٩٩٦

بيان		١٩٩٧/٩٦	١٩٩٧/٩٥	١٩٩٦/٩٥
<b>الإيرادات الجارية:</b>				
إيرادات الشاطط الجاري	.....	.....	٢٣٦٨	٣٢٦٨
إيرادات أخرى	.....	.....	٣٥١	٤٣٠
جملة الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	.....	.....	٦٧٦٨	١٦٣٣
<b>النفقات الجارية والتحويلات الجارية:</b>				
نفقات الاستهلاك الجاري	.....	.....	.....	.....
نفقات العاملين الجاريين	.....	.....	.....	.....
نفقات مرافق	.....	.....	٢٥٢٦	٢٦٣٠
نفقات الفائض	.....	.....	١١٢٣	٢٤٢٩
جملة الموارنة الجارية	.....	.....	١٤٣٠	١٦٧٩٦
<b>الإيرادات الرأسمالية:</b>				
إيرادات رأسمالية متعددة	.....	.....	٣٣٣	٣٧٩٦
قرض وتسهيلات ائتمانية	.....	.....	٢٨٨٨	٢٨٦١
إجمالي الموارنة	.....	.....	٢٦٨٨	٣١٨٢
<b>جملة الإيرادات الرأسمالية:</b>				
جملة الاستخدامات الرأسمالية	.....	.....	٢٣٨٦	٣٠٦١
إجمالي الموارنة	.....	.....	٢٦٨٨	٣١٨٢